رابعا: آثار إصلاح التجارة الزراعية على الاقتصاد الكلي

إن أفق السياسات الزراعية والتجارية الموصوف في الفصل الثالث أفق معقّد. وهذا ينطبق أيضا على مقترحات إصلاح تلك السياسات. كما أن تقييم التأثيرات الاقتصادية لهذه الإصلاحات المقترحة معقّد هو الآخر[٨]. ومجرد مراقبة الحالة قبل تغيير في السياسة أو بعده لا تكفي لفهم أثره. ففي الواقع تحدث تغييرات كثيرة – منها مثلا وضع سياسات أخرى، والجو، والتقانة – في نفس الوقت بحيث يصعب تمييز تأثيرات أي تغيير محدد في السياسات.

وتُستخدم أساليب قياس اقتصادي معقّدة لعزل تأثير التغيرات التي تحدث في السياسات بعد حدوثها. ولكن غالبا ما يحتاج واضعو السياسات إلى فهم الآثار المحتملة لخيارات السياسات البديلة قبل أن تحدث. فرؤية هذه الخيارات وتقييمها قبل حدوثها يمكن أن تساعد على تحديد الفائزين والخاسرين المحتملين وأن تجعل الجدل بشأن السياسات مستنيرا. وهذا الفصل يتعلق على وجه الخصوص بتقييمات التغيرات في السياسات الزراعية قبل حدوث تلك التغيرات في ضوء خلفية مفاوضات السياسة التجارية المتعددة الأطراف الجارية في جولة الدوحة.

ويصف القسم الأول من هذا الفصل بعض نُهُج النمذجة المستخدمة في تقييمات السياسة قبل تغييرها، بحيث يشرح مكامن قوتها ونواحي القصور فيها. وتُناقش في القسم الثاني عدة من أحدث محاولات التكهن بأثر تحرير سياسة التجارة الزراعية على نطاق الاقتصاد كله. ويرد في القسم الثالث وصف لدراسات أكثر تفصيلا بشأن الأثر على أسواق السلع تستند إلى نماذج للقطاع الزراعي.

وتُسفر نهج النمذجة هذه عن بعض الإشارات العامة بشأن الفائزين والخاسرين المحتملين في عملية الإصلاح على المستوى الوطني، ولكنها أقل فائدة في وصف التأثيرات التوزيعية داخل أي بلد. ويوسِّع الفصلان الخامس والسادس نطاق التحليل بحيث يمتد إلى مستوى الأسرة، متناولين بالبحث آثار إصلاح السياسة التجارية على الفقر وعلى الأمن الغذائي.

نمذجة إصلاح السياسة التجارية

يُعنى التقييم المسبق للسياسات بتقييم حالة ما ترتبط بتغيير مقترح في السياسات مقابل حالة بدون تغيير. ولذا يستخدم خبراء الاقتصاد النماذج التي تحاكي بنية الاقتصاد والطرق التي يستجيب بها مختلف العناصر الفاعلة الاقتصادية للتغيرات في السياسات. وتبدأ النماذج الاقتصادية من صورة حالة قائمة، ثم تنتقل إلى رسم عالم مقابل لعالم الواقع يتضمن التغييرات المقترحة في السياسة.

وأكثر النماذج المستخدمة شيوعا هي نماذج توازن السوق، التي تتضمن معادلات تمثل استجابات المشترين والمورّدين للتغيرات التي تحدث في الأسعار. ويُحدد الطلب والعرض باعتبارهما دالتين للدخل والأسعار وأوجه المرونة. وتتكيف الأسعار إلى أن تصبح الأسواق صافية، بحيث يكون الطلب والعرض في حالة توازن.

واستجابة المورّدين والمشترين السلوكية تنبع عادة من الوصول بالافتراضات إلى الحد الأمثل. وفي حالة تقانة إنتاج معينة يختار المورّدون مزيجا من المدخلات تكون تكاليفها عند أدنى حد بالنسبة لمستوى معين من المخرجات. وفيما يتعلق بمجموعة معينة من أفضليات المستهلكين، يحدد المشترون مزيجا من الأصناف يؤدي إلى تعظيم فائدتها مقابل مستوى معين من الإنفاق. وهذه النماذج تفترض عادة وجود تقانة مردودات ثابتة، وأفضليات متطابقة (بمعنى أن الطلب لا يتوقف على توزيع الدخول)، وأسواق تتسم فيها المنافسة بالكمال.

وتبعا للافتراضات المتعلقة بمرونة عوامل الإنتاج (ومنها مثلا الأرض واليد العاملة ورأس المال)، من الممكن تصنيف نماذج توازن السوق في فئات ثلاث هي قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل

(٨) يستند هذا الفصل إلى ورقات معلومات أساسية أعدها van Tongeren (٢٠٠٥)؛ و Francois, van Meijl, van Tongeren (٢٠٠٥).

وطويلة الأجل. وفي النماذج قصيرة الأجل تكون بعض عوامل الإنتاج ثابتة، أي أنها غير مسموح لها بالانتقال بين استخدامات بديلة. ويكون رأس المال والأرض الزراعية عادة ثابتين في النماذج قصيرة الأجل، وتكون اليد العاملة الزراعية ثابتة في بعض الأحيان. ومع تمديد الإطار الزمني للنموذج يُسمح تدريجيا لعوامل الإنتاج بالانتقال بين الاستخدامات. أما في النماذج طويلة الأجل فإن معظم العوامل يمكن أن تتنقل بين استخدامات بديلة.

ومن الممكن زيادة تصنيف نماذج توازن السوق في فئتين هما نماذج التوازن الجزئي ونماذج التوازن العام، تبعا لما إذا كانت هذه النماذج تحاول تصوير قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد أو تحاول تصوير الاقتصاد ككل.

وتعامل نماذج التوازن الجزئي للتجارة الأسواق الدولية كل على حدة في ما يتعلق بسلع تجارية مختارة. وهذه النماذج المتعلقة بالتجارة الزراعية تركز عادة على التجارة في السلع الأولية. وهي تعبّر عن العرض والطلب الزراعيين وتجارة المنتجات الزراعية غير المصنّعة أو المصنّعة كمرحلة أولى، وذلك بدون أن تأخذ في الاعتبار التجارة في المنتجات الغذائية المصنعة، رغم أن السلع الأخيرة تمثل حصة متزايدة في التجارة العالمية. أما النماذج التي تشمل الاقتصاد بأكمله، أو نماذج التوازن العام، فهي تحاول أن تعبّر عن الصلات مع بقية الاقتصاد.

والمجال الرئيسي لتطبيق نماذج التوازن الجزئي هو إجراء تحليل مفصّل للسياسات التجارية بشأن منتجات محددة تمثّل نسبة صغيرة من الاقتصاد المعني. ويُفترض أن التغيرات التي تحدث في قطاع صغير بفعل السياسات لا تؤثر سوى تأثير طفيف على بقية الاقتصاد. وبينما تمثل الزراعة عادة نسبة صغيرة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الصناعية، لا يصدق هذا بالتأكيد في كثير من العالم النامي، حيث غالبا ما تكون الزراعة هي المصدر المهيمن للدخل والعمالة. ومن اللازم تمثيل هذه الاقتصادات تمثيلا أوفى لفهم الآثار المحتملة لإصلاحات التجارة الزراعية.

وتوفر نماذج التوازن العام على نطاق الاقتصاد كله تصويرا أوفى للاقتصادات الوطنية. وهذا يتطلب تحديدا صريحا لأسواق عوامل الإنتاج فيما يتعلق بالأرض واليد العاملة ورأس المال. وبعبارة أخرى، يجري التعبير عن سمات التوازن العام الأساسية بتحريك العوامل بين القطاعات علاوة على السماح بحدوث تفاعلات بشأن الطلب. وتعبّر النماذج التي تشمل الاقتصاد بأكمله عن انعكاسات التجارة الدولية بالنسبة للاقتصاد ككل، بحيث تغطي التدفق الدائري للدخل والنفقات وتراعي التفاعلات فيما بين مختلف قطاعات الاقتصاد.

ونماذج التوازن العام القابل للحساب تتعلق، في جوهرها، بتخصيص الموارد (أنظر الإطار ٥). وهذا معناه تتبُّع استجابة تخصيص الأرض واليد العاملة ورأس المال للتغيرات التي تحدث على صعيد السياسات أو للتطورات الخارجية المنشأ. والتجارة الدولية مجال يمكن أن تكون فيه هذه التأثيرات محصلة هامة للاختيارات على صعيد السياسات. وفي مواجهة تغيُّر الأسعار الدولية تتنقل الموارد بين الاستخدامات البديلة في إطار الاقتصاد المحلي أو حتى بين الاقتصادات إذا كانت عوامل الإنتاج متحركة دوليا.

وتحاول نماذج التوازن القابل للحساب قياس الزيادة في الرفاه الاقتصادي نتيجة لحدوث تحسُّن في كفاءة تخصيص الموارد. وتحاول النماذج المتغيرة أن تقيس مكاسب الإنتاجية التي يمكن أن تتحقق نتيجة لزيادة التعرُّض للأسواق العالمية، مثلا عن طريق وفورات الحجم، وتحسين التقانة، واستثمار رأس المال. أما نقائص الأسواق، من قبيل انتقال الأسعار جزئيا وهياكل السوق الاحتكارية والاحتكاكات المماثلة التي تحفل بها الأسواق الزراعية للبلدان النامية، فهي، مع استثناء المنافسة المفتقرة إلى الكمال، نادرا ما تُدرج في تحليلات التوازن العام القابل للحساب.[٩]

وموطن الضعف الرئيسي في نماذج التوازن العام هو نتيجة مباشرة لتغطيتها الأوسع نطاقا. وبالنظر إلى وجود مفاضلة بين إبقاء النموذج عمليا وجعله واقعيا بدرجة تجعله مفيدا لواضعي السياسات، غالبا ما توضع نماذج توازن عام قابلة للحساب[١٠] بمستويات مرتفعة إلى حد كبير من التجميع الجغرافي والقطاعي، وبذلك قد تُفقد تفاصيل تنفرد بها بلدان – أو سلع – محددة. أما نماذج التوازن الجزئي فهي، على العكس من ذلك، غالبا ما تُستخدم لتقييم آثار الإصلاح على سلع بعينها. وكلا النهجين

(٩) للإطلاع على مثال حديث العهد، أنظر Roland-Holst (٢٠٠٤)، الذي يتناول البُعد عن السوق في فييت نام وأثره على انتقال التغيرات في الأسعار على الحدود الدولية.

(١٠) في السنوات الأخيرة أصبحت قاعدة البيانات التي أعدها مشروع تحليل التجارة العالمية، وهو اتحاد يضم منظمات دولية مثل منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي فضلا عن منظمات حكومية ومعاهد بحوث، هي المعيار الفعلي لهذا النوع من التحليل. والدراسات المتناولة هنا تعتمد جميعها على قاعدة البيانات هذه. ويستخدم البعض النموذج المعياري الثابت من حيث المقارنة والتنافس الذي يوفّره اتحاد مشروع تحليل التجارة العالمية؛ بينما يعدّل آخرون النموذج لكي يتضمن سمات متغيرة ومردودات متزايدة للإنتاج على نطاق كبير في القطاعات غير الزراعية. ويتوافر مزيد من المعلومات على موقع الاتحاد التالي: http://www.gtap.org.

الإطار ٥
الملامح الرئيسية لنماذج التوازن العام القابل للإحصاء

فيما يلي ملخص للملامح الرئيسية لنماذج التوازن العام القابل للإحصاء.

- داخل كل اقتصاد إقليمي تغطي نماذج التوازن العام القابل للإحصاء حلقات ربط ما بين الصناعات من خلال هيكل المدخلات والإنتاج. والطلب على عوامل الإنتاج يأتي من خفض التكلفة للحد الأدنى بشرط وجود دالة إنتاج قطاعي تسمح بالاستبدال بين المدخلات. وعادة يسمح بالاستبدال فقط بين العوامل الأولية – الأرض، الأيدي العاملة ورأس المال، بينما تستخدم المدخلات الوسيطة في تناسب ثابت مع الإنتاج. (تكنولوجيا ليونتيف).
- يتميز هيكل الإنتاج عادة بإظهاره عائد ثابت بالنسبة للحجم ويفترض وجود حالة تنافس كامل في كل الأسواق. وينتج كل قطاع سلعة واحدة متجانسة تكون قابلة للاستبدال الكامل محليا ولكنها تحل محل البضائع الأجنبية بصورة غير كاملة (افتراض أرمينجتون). وبالإضافة للتمييز بين البضائع المحلية ضد البضائع الأجنبية، فإن النموذج ذا الطبيعة المتعددة يساعد على تمييز السلع المتبادلة طبقا لإقليم المنشأ. أي بعبارة أخرى السيطرة على تدفقات التجارة الثنائية.
- أسواق عوامل الأرض والأيدي العاملة ورأس المال مدرجة في النموذج وتعطي عوائد لتلك العوامل الأولية وتستغل العوامل استغلالا كاملا. ويفترض أن العمالة ورأس المال متحركان بصورة كاملة بين القطاعات المحلية بينما تكون الأرض متحركة بصورة غير كاملة ومرتبطة بالإنتاج الزراعي.
- ينتج طلب المستهلك عن تعظيم المنفعة تحت ظروف تقييد الميزانية، ويخصص المستهلكون مصروفاتهم للسلع المحلية والأجنبية. ويفترض أن تحدث مقاصة لكل أسواق العوامل وكل أسواق السلع مما يؤدي إلى حلول متوازنة لأسعار العوامل وأسعار السلع بالإضافة لحجم التوازن المقابل.
- سياسات الحكومة ممثلة بأنواع مختلفة من الضرائب غير المباشرة والإعانات، ويتضمن ذلك تعريفة جمركية على الواردات وإعانات الصادرات. وفي نماذج التوازن العام القابل للإحصاء يتلاقى قياس السياسات ومفهوم ثوابت الأسعار حسب القيمة، ويتم عادة تحديد كل أدوات السياسات بهذه الطريقة.
- ترتبط كل الاقتصادات الإقليمية من خلال تجارة سلعية ثنائية ومن خلال تدفقات استثمارية فيما بين المناطق الإقليمية. وإذا افترضنا وجود حساب جاري ثابت في كل المناطق الإقليمية نكون قد حددنا الفارق بين المدخرات والاستثمارات

يكمّل أحدهما الآخر، بالنظر إلى أن كلا منهما له مواطن قوته ومواطن ضعفه.

نتائج نماذج التوازن العام القابل للاحصاء

عندما يتكيَّف الاقتصاد حسب التغير الحاصل في السياسة، تسود مجموعة جديدة من شروط التوازن. وهذه الشروط الجديدة يُعبّر عادة عنها من حيث التأثيرات المتعلقة بالدخل أو الرفاه، والتغيرات في التدفقات التجارية، والتغيرات في مردودات عوامل الإنتاج (ومن ذلك مثلا معدلات الأجور). ويستعرض القسم التالي نتائج دراسات عديدة لتحرير التجارة كنماذج للتوازن العام القابل للحساب.

التأثيرات المتعلقة بالرفاه

يلخّص الجدول ٦ النتائج المتعلقة بالرفاه التي أسفرت عنها تحليلات عديدة أُجريت مؤخرا لتحرير التجارة باستخدام التوازن العام القابل للاحصاء. ونتائج هذه الدراسات غير قابلة للمقارنة تماما وذلك لعدد من الأسباب. فهذه الدراسات تستخدم جميعها نماذج التوازن العام القابل للحساب، ولكن بعضها يستخدم نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية المعياري بينما تستخدم دراسات أخرى نماذج مُعدّة حسب الطلب تسمح بتغيرات دينامية في نمو الإنتاجية أو بانحرافات عن افتراض المنافسة المتسمة بالكمال المعياري.

وهذه الدراسات تعتمد جميعها على الصيغة ٥ لقاعدة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية، باستثناء دراسة Francois، van Meijl، van

الإقليمية مسبقا؛ ويترتب على ذلك أن المستوى الكلي للمدخرات وتوازن الاستثمار يكون أيضا محددا مسبقا. ولكي يسمح بالتحديد الداخلي لميزان الحساب الجاري فلابد أن يتضمن النموذج آلية لإعادة توزيع المدخرات الكلية بين الأقاليم.

- تتضمن بعض النماذج ترتيبا متكررا للتوازنات المؤقتة. وتولّد النماذج المتكررة مسارات زمنية للمتغيرات الداخلية، ولكن لا يوجد ربط سلوكي بين الفترات. وعلى ذلك يمكن حساب الحل التوازني في كل فترة بدون الإشارة لفترات سابقة أو فترات تالية.
- يتم التغاضي عادة في نماذج التوازن العام القياسية القابلة للإحصاء عن نواحي قصور السوق. وتكثر مشكلات المعلومات ونقص البنية التحتية وهياكل السوق الاحتكارية والاحتكاكات المشابهة في الأسواق الزراعية وخصوصا في البلدان النامية. ولكن نادرا ما تشتمل نماذج التوازن العام القابل للإحصاء على تلك المشكلات في التحليل. فقط النماذج المسماة بنماذج "الجيل الثاني" هي التي تضيف العوائد المتزايدة والمنافسة غير الكاملة في بعض القطاعات مما يسمح بتقديرات القياس وتأثيرات التنوع.
- لا يُظهر التحليل الثابت المقارن الذي يتم بواسطة نماذج التوازن العام القابل للإحصاء عمليات التكيف وتكاليف التكيف المحتملة المدرجة عندما يتم تنفيذ تغييرات سياسية بعيدة المدى. ودائما ما يؤدي تحول الموارد بدافع سياسي إلى خسائر في الدخل وعمليات التكيف بالنسبة لبعض السكان. وعادة يتفادى تحليل نماذج التوازن العامة القابلة للإحصاء المقارن الثابت تلك المسائل، ويركز على ملامح التوازن الجديد التي يستقر عندها النظام بعد تنفيذ التغيير السياسي.
- أدت تطورات منهجية حديثة نسبيا إلى ما يسمى بنماذج "الجيل الثالث" التي تشمل سلوكا متسقا زمنيا يتطلع للأمام ومعدلات ادخار داخلية، ومن ثم تتيح عمل نماذج لآليات المدى القصير. بينما تركز تلك النماذج على المسائل المتعلقة بالمدخرات–الاستثمار بما يتضمن التدفقات الدولية لرأس المال، فقد يمكن تكييفها من حيث المبدأ لتشمل عمليات التكييف الحقيقية فيما بين المدى القصير والمدى المتوسط.

المصدر: Kehoe, Kehoe، ١٩٩٤.

Tongeren (٢٠٠٥)، التي تستخدم الصيغة ٦ الأحدث عهدا. وتختلف الصيغة ٦ من نواح هامة عديدة: فهي تشمل مزيدا من البلدان والأقاليم، والسنة المرجعية التي يُقاس بها هي سنة ٢٠٠١ (بدلا من سنة ١٩٩٧)، وتستخدم قياسا أكثر تطورا لمستويات الحماية. وهي تتضمن بالذات اتفاقات التجارة التفضيلية الموجودة حاليا وتحويل تعريفات جمركية محددة إلى معادلات حسب القيمة. ولذلك تعبّر قاعدة البيانات الجديدة عن مساعي التحرير التي كانت جارية في أعقاب جولة أوروغواي فضلا عن عملية التحرير الذاتية التي اضطلعت بها بلدان كثيرة، وبخاصة في آسيا بعد الأزمة المالية الآسيوية في أواخر تسعينات القرن العشرين.

والدراسات المبيّنة في الجدول ٦ تتناول سيناريوهات مختلفة لتحرير التجارة. فبعضها يركّز على تحرير التجارة الزراعية فقط بينما يُلقي بعضها الآخر نظرة أوسع نطاقا ويشمل إمكانية الوصول إلى الأسواق غير الزراعية، والخدمات، وتيسير التجارة. وتفترض دراسات أخرى إزالة جميع الحواجز التي تقف في طريق التجارة الزراعية. وتفترض سيناريوهات التحرير بنسبة ١٠٠ في المائة هذه إزالة جميع أشكال الحماية على الحدود، وإعانات التصدير، والدعم المحلي الذي يشوه التجارة. وتفترض دراسات أخرى حدوث انخفاض بنسبة ٥٠ في المائة فقط في هذه الحواجز التجارية، بينما لا يركّز بعضها إلا على التعريفات الجمركية، مستبعدا أشكالا أخرى من الدعم والحماية.

وعلاوة على ذلك، تختلف الدراسات فيما يتعلق بتحديد البلدان والأقاليم التي تحرر التجارة. وأكثر السيناريوهات شيوعا في هذا الصدد هو التحرير

الجدول ٦

مكاسب الرفاه الاجتماعي مستمدة من دراسات التوازن العام القابل للإحصاء عن تحرير التجارة

الدراسة	سيناريو تحرير التجارة	ملاحظات	مكاسب الرفاه الاجتماعي (مليارات الدولارات عام ١٩٩٧)			
			المكاسب العالمية من الإصلاحات		المكاسب من الإصلاحات الزراعية	
			جميع الإصلاحات	الإصلاحات غير الزراعية	الإصلاحات الزراعية	البلدان النامية	البلدان المتقدمة
Anderson et al. (2001), GTAP	١٠٠ في المائة، جميع البلدان، جميع القطاعات، جميع السياسات		٢٥٤	٩٠	١٦٤	٤٣	١٢١
	البلدان النامية فقط		...	...	٤٢	٣١	١١
	البلدان المتقدمة فقط		...	...	١٢٢	١٢	١١٠
USDA (2001), CGE	١٠٠ في المائة، جميع البلدان، الزراعة فقط، جميع السياسات	ثابتة	...	...	٣١	٣	٢٨
		دينامية	...	...	٥٦	٢١	٣٥
Francois, van Meijl and van Tongeren (2003), GTAP v5	١٠٠ في المائة، جميع البلدان، جميع القطاعات، جميع التعريفات الجمركية	عائدات متزايدة مقابل الحجم	٣٦٦	٢٥٧[٢،١]	١٠٩	...	...
	٥٠ في المائة، جميع البلدان، جميع القطاعات، جميع التعريفات الجمركية	ثابتة	١٣٢	١٠٤[٢،١]	٢٨	١١	١٧
		دينامية	...	...	٥٧	٢٧	٣٠
	٥٠ في المائة، البلدان النامية فقط	ثابتة	...	...	١١	٦	٥
		دينامية	...	...	٣٢	٢٨	٤
	٥٠ في المائة، البلدان المتقدمة فقط	ثابتة	...	...	١٧	٥	١٢
		دينامية	...	...	٢٤	٠,٧–	٢٥
Francois, van Meijl and van Tongeren (2005), GTAP v6[٣]	٥٠ في المائة، جميع البلدان، جميع القطاعات، جميع التعريفات الجمركية	عائدات متزايدة مقابل الحجم	١٦٨	١٣٨	٣٠	٧	٢٤
	البلدان النامية فقط		...	...	١٠	١٠	٠,٥
	البلدان المتقدمة فقط		...	...	٢٠	٣–	٢٣
World Bank (2003)	١٠٠ في المائة، جميع البلدان، الزراعة فقط، جميع السياسات	ثابتة	٢٩١	٩٨	١٩٣	١٠١	٩١
		دينامية	٥١٨	١٥٦	٣٥٨	٢٤٠	١١٧
	البلدان النامية فقط	ثابتة	...	...	١٠٣	٨٠	٢٣
		دينامية	...	...	١٨٥	١٦٧	١٩
	البلدان المتقدمة فقط	ثابتة	...	...	٨٤	٢٠	٦٤
		دينامية	...	...	١٧٤	٧٥	١٠٠
IMF and World Bank (2002), GTAP	١٠٠ في المائة، جميع البلدان، الزراعة فقط، جميع السياسات		...	...	١٢٨	٣٠	٩٨
	البلدان النامية فقط		...	...	٢٧	٢٢	٥
	البلدان المتقدمة فقط		...	...	١٠٢	٩	٩٣

(١) بما في ذلك الخدمات.
(٢) بما في ذلك تسهيل التجارة.
(٣) المكاسب محسوبة بالدولار عام ٢٠٠١ (مليارات).

العالمي على الاختلاف من التحرير من جانب البلدان المتقدمة أو من جانب البلدان النامية فقط.

ومع أن هذه الاختلافات تجعل المقارنات المباشرة بين نتائج النماذج المختلفة مسألة جدلية، يوفّر الجدول رغم ذلك عرضا عاما مفيدا لطائفة من مكاسب الرفاه المحتملة التي قد يتسنى تحقيقها من تحرير التجارة. ويجوز استخلاص بعض الملاحظات العامة من هذه الدراسات.

وجدير بالذكر أن النتائج المتعلقة بالدخل أو الرفاه المستمدة من نماذج التوازن العام القابل للاحصاء يعبَّر عنها عادة باستخدام مقياس للرفاه الاقتصادي يُسمى "التباين المعادل". ويقيس التباين المعادل التغيّر في الدخل الذي يكون معادلا لتغير السياسة المقترح – أي بعبارة أخرى ما هو مدى الدخل الذي ينبغي منحه للأسر المعيشية (أو انتزاعه منها) لتحقيق نفس الرفاه الذي يحققه تغيير السياسة المقترح[١١].

ويقيس التباين المعادل التغير المحتمل في الرفاه على الصعيد الوطني، ولكنه لا يراعي التأثيرات التوزيعية. وغالبا ما يكون حدوث تغيير في السياسة معناه أن بعض الناس يكسبون بينما يخسر آخرون – فنادرا ما يكسب الجميع. وفي حقيقة الأمر يعني ببساطة التباين المعادل الإيجابي أن مَن يكسبون يكون مكسبهم أكبر من خسارة مَن يخسرون. ومن الناحية الاقتصادية ستتحقق فوائد كافية بواسطة تغيير السياسة بحيث يكون باستطاعة مَن يكسبون تعويض الخاسرين.

وتحدد الأعمدة الثلاثة الأولى في الجدول ٦ النموذج، وسيناريو التحرير، وطابع المكاسب المبلغ عنها الثابت أو المتحرك. أما الأعمدة الباقية فهي تبيِّن مكاسب الرفاه المحتملة الناشئة عن سيناريوهات التحرير البديلة. ويبيِّن العمود الرابع مكاسب الرفاه العامة التي يمكن أن تكون متاحة من جراء التحرير في جميع القطاعات. ويبيّن العمودان الخامس والسادس المكاسب المحتملة من التحرير غير الزراعي ومن التحرير الزراعي، على التوالي. أما العمودان الأخيران فهما يبينان كيفية توزيع المكاسب التي يمكن أن تتحقق من التحرير الزراعي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

(١١) مع أن التباين المعادل يعتبر الوضع الجديد مرجعا، يستخدم مقياس بديل يُعرف باسم "التباين التعويضي" الوضع القديم كمرجع. وهو يطرح السؤال الافتراضي التالي: "ما هو الحد الأدنى لمبلغ التعويض بعد تغيير الأسعار ليكون وضع المرء كما كان قبل التغيير"؟

تحرير التجارة العالمية الشامل

إن أكثر دراستين لتحرير التجارة العالمية الشامل قابلتين للمقارنة هما أول سيناريوهين أفيد عنهما في حالتي "Anderson وآخرون" (٢٠٠١) والبنك الدولي (٢٠٠٣). وهاتان الدراستان تتناولان إلغاء جميع الحواجز التجارية في جميع القطاعات بنسبة ١٠٠ في المائة، باستخدام نماذج ثابتة مع افتراضات اقتصادية معيارية. وتتراوح الفوائد العالمية المحتملة التي تتحقق في هاتين الدراستين من ٢٥٤ مليار دولار إلى ٢٩١ مليار دولار[١٢].

ويرى كل من Francois، van Meijl، van Tongeren (٢٠٠٣) في سيناريو التحرير العالمي الشامل الذي وضعوه مكاسب محتملة أعلى من حيث الرفاه قدرها ٣٦٦ مليار دولار وذلك لأن نموذجهم يُفسح مجالا لزيادة مردودات الحجم (إذ يُفترض أن الشركات تزيد كفاءتها مع زيادة حجمها أو نطاق عملياتها). والنموذج المتغير الذي وضعه البنك الدولي (٢٠٠٣) يسفر عن أعلى مكاسب محتملة من حيث الرفاه بين جميع الدراسات التجارية الرئيسية التي أُجريت حتى الآن باستخدام التوازن العام القابل للاحصاء، بحيث تبلغ قيمة تلك المكاسب ٥١٨ مليار دولار. ويتجاوز النموذج المتغير مكاسب الكفاءة الثابتة البسيطة التي تتسنى بواسطة إعادة تخصيص الموارد وتوظيفها في أنشطة تكون قيمتها أكبر. وهو يكمّل مكاسب الكفاءة هذه بمكاسب الإنتاجية التي تتحقق عندما يحفز التحرير الاستثمار، في تقانة تعزز الإنتاجية مثلا.

وجميع الدراسات التي نوقشت حتى الآن تفترض تحريرا تجاريا شاملا، أي إزالة جميع الحواجز التجارية في جميع القطاعات من جانب جميع البلدان بنسبة ١٠٠ في المائة. ويتناول Francois، van Meijl، van Tongeren (٢٠٠٣ و ٢٠٠٥) المكاسب المحتملة من حيث الرفاه التي تتحقق نتيجة إصلاحات أقل اتساما بطابعها الجذري. وفي هذه الدراسات تقل الحواجز التجارية بنسبة ٥٠ في المائة فقط. وليس مما يدعو للدهشة أن المكاسب المحتملة تكون أصغر بالمقابل (١٣٢ مليار دولار في نموذجهم الثابت المعياري و ١٦٨ مليار دولار مع زيادة مردودات الحجم).

(١٢) نقّح البنك الدولي (٢٠٠٥ب) دراسته الأصلية باستخدام الصيغة ٦ الجديدة لقاعدة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية. وتبلغ قيمة الأثر المترتب على هذا النموذج المنقح في ما يتعلق بالرفاه العالمي (وهي قيمة غير مبيّنة في الجدول ٦) ٢٦٣ مليار دولار، أي ما يقل قليلا عن التقدير الأصلي البالغ ٢٩١ مليار دولار، مما يمثل انعكاسا لجملة أمور من بينها التحرير الذي حدث منذ صدور الصيغة ٥ لقاعدة البيانات.

مساهمة الزراعة

تتيح دراسات كثيرة تستخدم التوازن العام القابل للحساب إجراء مقارنة بين المكاسب المحتملة من حيث الرفاه التي تنجم عن تحرير قطاعات مختلفة من الاقتصاد العالمي أو من جانب مجموعات مختلفة من البلدان. وهي تتيح أيضا تفصيل المكاسب بحسب الإقليم والبلد. وتختلف تقديرات الفوائد التي يمكن أن تتحقق من التحرير الزراعي اختلافا ملحوظا، تبعا لتحديد النماذج وسيناريو التحرير، ولكن من الممكن استخلاص بعض التعميمات.

وتتراوح تقديرات المكاسب الثابتة المحتملة من حيث الرفاه التي تنجم عن التحرير الكامل لقطاع الزراعة في سياق إصلاح شامل من ١٠٩ مليارات دولار (Francois، van Meijl، van Tongeren، ٢٠٠٣) إلى ١٩٣ مليار دولار (البنك الدولي، ٢٠٠٣). ولقد انتهت دراسة وزارة الزراعة بالولايات المتحدة (٢٠٠١) إلى أن مكاسب أصغر إلى حد كبير تتحقق من جراء إصلاح قطاع الزراعة (٣١ مليار دولار في نموذجها الثابت). وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى من حيث عدد من النواحي الرئيسية: فهي تقدم نموذجا للتحرير الزراعي فقط؛ وهي لا تشمل إلا الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (بحيث كانت الصين، التي لم تكن عضوا في المنظمة آنذاك، مستبعدة منها)، وتفترض انفصال المدفوعات المباشرة للمزارعين انفصالا كاملا عن الإنتاج.

والمكاسب المقدّرة التي تتحقق من حيث الرفاه نتيجة تحرير جميع القطاعات تكون أعلى من المكاسب التي تتحقق من حيث الرفاه نتيجة التحرير الزراعي وحده بما يتراوح بين الثلث والثلثين. وفي جميع الدراسات باستثناء تلك التي أجراها Francois، van Meijl، van Tongeren (٢٠٠٣ و ٢٠٠٥) يحقق الإصلاح الزراعي حصة من المكاسب العامة أكبر من الحصة التي تحققها الإصلاحات غير الزراعية. ومن الممكن تفسير النتائج التي توصل إليها هؤلاء الباحثون بأنها تعزى إلى معاملتهم الأكثر شمولا للإصلاح غير الزراعي (بما في ذلك الخدمات وتيسير التجارة) وافتراضهم زيادة مردودات الحجم.

وأكبر حصة من مكاسب الدخل العالمي المقدّرة التي تنجم عن التحرير الزراعي تتحقق للبلدان الصناعية لأن هذه البلدان ترتفع فيها، في المقام الأول، نسبة وجود سياسات زراعية تفتقر إلى الكفاءة الاقتصادية، ولأنها الضحية الرئيسية، من الزاوية الاقتصادية، لسياساتها. ومن ثم فإن الحد من هذه التدخلات المشوّهة على صعيد السياسات، أو حتى إزالة هذه التدخلات، هو أمر يؤدي إلى تخصيص الموارد بكفاءة اقتصادية أكبر، وهو ما يعتبر مكسبا من حيث الرفاه.

ومع أن أكبر المكاسب المطلقة (بالدولار الأمريكي) تتحقق للبلدان الصناعية، تتحقق باستمرار للبلدان النامية أكبر المكاسب النسبية من حيث الناتج المحلي الإجمالي. وتتباين الفوائد الثابتة من حيث الرفاه في حالة البلدان النامية من ٣ مليارات دولار إلى ٤٣ مليار دولار في الدراسات التي أُجريت خارج نطاق البنك الدولي. وهذا يعادل ٠,٢ في المائة و ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي، للبلدان النامية. وفي دراسة البنك الدولي تتراوح التأثيرات من حيث الرفاه من ١٠١ مليار دولار (ثابتة) و ٢٤٠ مليار دولار (متغيرة). ويضيف أكثر سيناريوهات البنك الدولي تفاؤلا ١,٧ في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية[١٣].

وحتى هذه المكاسب الأكبر من حيث الناتج المحلي الإجمالي متواضعة إلى حد كبير ولا تكفي لخفض متوسط نسبة الفقر في البلدان النامية خفضا كبيرا. وهذا يشير إلى أن التحرير التجاري، مع أنه يُفيد البلدان النامية، لن يمكّن بمفرده تلك البلدان من تحقيق الغايات الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالفقر والجوع.

وفي حالة البلدان النامية تتحقق نسبة تتراوح من ٧٠ و ٨٥ في المائة من المكاسب المحتملة من جراء إصلاحاتها هي لسياساتها الزراعية. وخفض الحواجز التجارية فيما بين البلدان النامية من شأنه أن يتيح مزيدا من الفرص للصادرات منها.

وأخيرا، يتضح من نتائج النموذج أن بعض البلدان تخسر في سيناريو التحرير الزراعي، حتى على المدى الطويل. ومعظم البلدان تكسب ولكن توجد استثناءات مهمة. فالبلدان المستوردة الصافية للأغذية تشهد تأثيرات سلبية على معدلات تبادلها التجاري عندما ترتفع الأسعار الغذائية العالمية في أعقاب تغير السياسات. ويخسر أيضا المستفيدون حاليا من ترتيبات التجارة التفضيلية مع تآكل قيمة الأفضليات. وفي حالة هذه البلدان لا تكون المكاسب التي تتحقق من حيث الكفاءة نتيجة إعادة تخصيص الموارد في الزراعة وحدها أكبر من الخسائر. وهذه النتائج تُبرز أهمية تحسين إمكانية وصول الصادرات غير الزراعية من هذه البلدان إلى الأسواق.

التأثيرات المتعلقة بالتجارة[١٤]

علاوة على ما أوردناه بشأن التأثيرات المتعلقة بالرفاه، هناك بُعد مهم آخر من أبعاد وضع نماذج التوازن العام القابل للحساب هو نمط التجارة الدولية. والواقع أن بعض هذه الدراسات تشدد بالذات على أهمية استغلال إمكانية زيادة التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

(١٣) تُسفر أحدث تقديرات غير منشورة للبنك الدولي، في سياق العمل الجاري بشأن التجارة والفقر، عن ذات النمط النوعي الأساسي من النتائج. انظر مثلا، Martin, Anderson (٢٠٠٥)؛ و Hertel, Winters (٢٠٠٥).

(١٤) يستند هذا القسم تماما إلى ما أورده كل من Francois, van Meijl, van Tongeren (٢٠٠٥).

الجدول ٧

التجارة الثنائية: نسبة التغير في قيمة أحجام الواردات الثنائية

من↓ إلى ←	جولة التجارة العالمية – جميع السلع				جولة التجارة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – جميع السلع			
	الاتحاد الأوروبي-٢٥	البلدان النامية	بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى	المجموع	الاتحاد الأوروبي-٢٥	البلدان النامية	بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى	المجموع
الاتحاد الأوروبي-٢٥	-٢	١٧	١٠	٤	-١	٧	١١	٣
البلدان النامية	١٦	٢٦	٢١	٢١	٧	-٢	٨	٥
بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى	١٢	٢٢	٦	١٢	١١	٩	٧	٨
المجموع	**٤**	**٢٢**	**١١**	**١١**	**٣**	**٥**	**٨**	**٥**

من↓ إلى ←	الزراعة والأغذية				الزراعة والأغذية			
	الاتحاد الأوروبي-٢٥	البلدان النامية	بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى	المجموع	الاتحاد الأوروبي-٢٥	البلدان النامية	بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى	المجموع
الاتحاد الأوروبي-٢٥	-١	٣١	٢٤	٦	-١	٣	١٢	١
البلدان النامية	٢٥	٤٤	٢٤	٣٢	١٧	٥	١٦	١٢
بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى	٣١	٣٦	٢٥	٢٩	٢٧	١٤	٢٢	٢١
المجموع	**٨**	**٣٩**	**٢٤**	**٢١**	**٦**	**٨**	**١٨**	**١٠**

المصدر: van Tongeren، van Meijl، Francois، ٢٠٠٥.

ومع أن أحجام التجارة فيما بين البلدان النامية قد أظهرت اتجاها تصاعديا ملحوظا في السنوات الأخيرة، وبخاصة التجارة بين أفريقيا وآسيا، ما زالت صادرات البلدان النامية متحيزة نحو التجارة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وخفض الحواجز التجارية فيما بين البلدان النامية من شأنه أن يتيح مزيدا من الفرص أمام التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

وتقدّم دراسة Francois، van Meijl، van Tongeren (٢٠٠٥) مثالا جيدا لهذه النتائج. ويعرض الجدول ٧ التغيرات المقدّرة في تدفقات التجارة الثنائية لثلاث مجموعات من البلدان هي: بلدان الاتحاد الأوروبي البالغ عددها ٢٥ بلدا، والبلدان الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبلدان النامية. وهناك سيناريوهان موضع البحث هما: سيناريو جولة تجارة عالمية، تحرر فيها جميع البلدان جميع القطاعات، وسيناريو متمحور حول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تُجري فيه بلدان تلك المنظمة فقط إصلاحات. وأخيرا تبين النتائج فيما يتعلق بتجارة جميع السلع والتجارة الغذائية والزراعية.

ويبيّن الجدول ٧ التغيرات في التدفقات التجارية الكلية في إطار سيناريو جولة التجارة العالمية. وتزيد التجارة العالمية بنسبة ١١ في المائة بينما تنخفض التجارة داخل الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢ في المائة. ونتيجة لتضاؤل أفضليات التجارة داخل الاتحاد الأوروبي، يعمد الموردون من البلدان النامية إلى زيادة صادراتهم إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة ١٦ في المائة، ويحققون أكبر نمو في حصة السوق في الأسواق الأوروبية.

وتحقق البلدان النامية أعلى نمو إجمالي في الصادرات (٢١ في المائة)، وهي تريد بالمثل زيادة صادراتها إلى جميع الجهات، ولكن الملاحظ أن أكبر طفرة في التجارة تقع بين البلدان النامية ذاتها.

كما يتضح من الجدول ٧ أن التجارة الزراعية على حدة منفصلة عن المجموع. وبمقارنة الأعداد الواردة في هذا البند بالأعداد المتعلقة بجميع السلع نرى أن صادرات البلدان النامية تقودها أساسا الصادرات الزراعية. وتزيد الصادرات الزراعية من البلدان النامية بنسبة ٣٢ في المائة، مع حدوث أكبر نمو في التجارة فيما بين البلدان النامية.

وتشهد أيضا بلدان أخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نموا قويا في الصادرات الزراعية، وبخاصة إلى الاتحاد الأوروبي والبلدان النامية. وتضم هذه المجموعة استراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة، وهي ذاتها مصدِّرة زراعية مهمة.

ويستعرض الجدول ٧ جولة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع البلدان النامية التي لا تشارك في الإصلاح، إذ يتضح أن النمو التجاري في المجموعتين من البلدان منخفض ولكنه ينخفض بالذات في حالة البلدان النامية. وتنكمش التجارة فيما بين البلدان النامية بالنسبة إلى القاعدة. وهذا يشير إلى مزيد من تأثيرات تحويل مسار التجارة في مواجهة بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تخفّض

الجدول ٨

تأثير تحرير التجارة على أجور العمال غير المهرة بحسب القطاع والسيناريو (نسبة التغير)

	المجموع		جولة التجارة العالمية				جولة التجارة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية			
	تحرير التجارة	التحرير في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	الزراعة	التعريفات الجمركية للمصنعين	الخدمات	تسهيل التجارة	الزراعة	التعريفات الجمركية للمصنعين	الخدمات	تسهيل التجارة
أوروبا										
فرنسا	١,٣	١,٢	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,١	٠,٥	٠,١	٠,٥	٠,١
ألمانيا	١,٣	١,١	٠,٤	٠,٥	٠,٣	٠,٢	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,١
هولندا	١,٣	١,١	٠,٥	٠,٥	-٠,١	٠,٤	٠,٥	٠,٤	-٠,١	٠,٣
بقية بلدان الاتحاد الأوروبي - ١٥	٠,٩	٠,٧	٠,٤	٠,٣	٠,٠	٠,٢	٠,٤	٠,٢	٠,٠	٠,١
الاتحاد الأوروبي- ١٠	٠,٣	٠,٣	٠,٣	-٠,١	٠,١	٠,١	٠,٣	-٠,١	٠,١	٠,١
أفريقيا والشرق الأدنى										
إقليم البحر المتوسط	١,٦	٠,٠	٠,٤	٠,٧	٠,١	٠,٤	-٠,١	٠,٠	٠,١	٠,١
جنوب أفريقيا	٢,٠	٠,٧	٠,٠	٠,٧	٠,٧	٠,٥	-٠,٢	٠,١	٠,٦	٠,١
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣,١	٠,٩	٠,٨	٠,٨	١,٠	٠,٥	٠,٠	-٠,١	٠,٩	٠,٢
الأمريكتين										
أمريكا الشمالية	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,١	-٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,١
أمريكا الجنوبية	٠,٤	-٠,١	-٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	-٠,٣	٠,١	٠,١	٠,٠
آسيا والمحيط الهادي										
الصين	-٠,٣	-٠,٦	٠,١	-٠,٧	٠,٢	٠,٢	-٠,٢	-٠,٥	٠,١	٠,٠
الهند	٣,١	٠,٢	٠,٩	١,٢	٠,٨	٠,٣	-٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,١
بلدان آسيا ذات الدخل المرتفع	١,٦	١,٣	٠,٧	٠,٤	٠,١	٠,٣	٠,٧	٠,٣	٠,١	٠,٣
بلدان أخرى في آسيا والمحيط الهادي	٤,٥	٠,٥	٠,٤	٢,٤	٠,٠	١,٧	-٠,٢	٠,٣	٠,٠	٠,٥
استراليا ونيوزيلندا	١,٣	١,١	٠,١	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٠,١	٠,٤	٠,٤	٠,٣
بقية العالم	**٠,٢**	**٠,١**	**-٠,٣**	**٠,٢**	**٠,١**	**٠,٢**	**-٠,٣**	**٠,٠**	**٠,١**	**٠,٢**

المصدر: استنادا إلى نتائج نموذج المحاكاة مستقاة من Francois, van Meijl, van Tongeren، ٢٠٠٣.

حواجزها التجارية بينما تظل الحواجز غير المتعلقة بتلك المنظمة قائمة.

وفي السيناريو المتمحور حول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تزيد صادرات البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة بمعدل سرعة أبطأ مما يحدث في سيناريو التحرير الأوسع نطاقا. وهذا يرجع إلى أن عدم إجرائها الإصلاحات الخاصة بها يمنع التخصص، ويُفرج عن موارد غير كافية لإتاحة التوسع في الصناعات الموجهة إلى التصدير. ونمو الصادرات الأبطأ معناه عدم الحصول على نقد أجنبي كاف لتمويل حركة التوسّع في الواردات.[١٥]

(١٥) من المهم هنا التذكير بمصطلح فتي في النظرية التجارية، هو "تماثلية ليرنر". فحواجز الواردات تخمد الصادرات في نهاية المطاف. وهذا يتجلى بشدة في نمط صادرات البلدان النامية.

التأثيرات المتعلقة بالأجور

يبيِّن الجدول ٨ أثر إصلاح السياسات التجارية على أجور العمال غير المهرة، وهو أحد السبُل الرئيسية التي تؤثر بها التجارة على الفقر. وتبحث دراسة التوازن العام القابل للحساب لكل من Francois، van Meijl، van Tongeren (٢٠٠٣) حدوث انخفاض بنسبة ٥٠ في المائة في الدعم المحلي وإعانات التصدير وحماية الواردات في مجال الزراعة وكذلك في مجال الصناعة التحويلية والخدمات. وهذا النهج يتيح قياس أثر السياسات التجارية الأوسع نطاقا على الدخل (ومن ثم على جوانب الأمن الغذائي المرتبطة بالدخل).

وبوجه عام، تعتبر الزراعة، في حالة المجموعات متوسطة ومنخفضة الدخل المبينة، أهم بكثير لتحقيق إيرادات لليد العاملة غير الماهرة في البلدان النامية مما هي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي

الجدول ٩

تأثيرات إصلاح السياسات على أسعار السلع العالمية

	إصلاحات جزئية (إلغاء تدريجي لدعم أسعار السوق)	إصلاحات كاملة (إلغاء تدريجي لكافة أنواع الدعم)
	(التغيير في الأسعار الحقيقية مقارنة مع رقم الأساس[1])	
الحبوب	١٠٣	١١١
القمح	١٠٤	١١٩
الأرزّ	١٠٤	١١١
الذرة	٩٩	١٠٦
الألبان ومنتجات الألبان	١١١	١١٧
لحوم البقر	١٠٦	١٠٨
لحوم الضأن والمعز	١٠٤	١٠٥
لحم الخنزير	١٠٢	١٠٣
لحوم الدواجن	١٠٣	١٠٤

(١) رقم الأساس = ١٠٠.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٣أ.

والتنمية. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، نجد أن التحرير الذي يحدث خارج نطاق بلدان المنظمة – وهو أساسا إصلاح البلدان غير الأعضاء في المنظمة لسياساتها – هو الذي يؤدي إلى معظم مكاسب الأجور غير المرتبطة بالزراعة في البلدان النامية. وما يهم حقا سيتباين باختلاف البلدان والأقاليم. ومن ثم، في حالة شمال أفريقيا والشرق الأدنى سيكون العمّال غير المهرة هم الذين سيستفيدون أكبر استفادة من إصلاح السياسات الزراعية في موطنهم. ويصدق نفس الشيء في حالة جنوب أفريقيا. وفي الهند، من الناحية الأخرى، نجد أن تحرير الصناعة التحويلية (مثل التعريفات الجمركية على الملابس في البلدان متوسطة الدخل) يضاهي على الأقل تحرير الزراعة في أهميته. ويصدق نفس الشيء على مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ الأخرى.

والنتائج المتعلقة بالأجور في دراسات التوازن العام القابل للحساب يمكن أن تنقلنا إلى أثر التجارة الزراعية على معيشة الأسر، وهو موضوع الفصل التالي. وجدير بالذكر أن العمال غير المهرة ليسوا بالضرورة عمالا زراعيين؛ بل أن أجورهم غالبا ما تكون دعامة لدخل الأسر الحضرية في البلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط والأدنى. ومن ثم، قد يتواكب ارتفاع إيرادات اليد العاملة غير المهرة في الأسر الحضرية مع انخفاض إيرادات الأسر الريفية. وتقتضي إماطة اللثام عن هذا المزيج من الأسر الريفية والحضرية في إطار دراسات التوازن العام القابل للحساب انتقالا إلى نماذج تشمل بيانات هذه الأسر.

ومن الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها في هذه المرحلة أن التجارة الزراعية لها أثر مهم على إيرادات أجور الأسر. إلا أن التجارة غير الزراعية قد يكون لها أثر معادل أو حتى أكبر على إيرادات الأجور. وبقدر ما يمثّل الأمن الغذائي دالة على الدخل والقدرة على الحصول على غذاء كاف عن طريق الإمكانيات المادية، يتوقف الأمن الغذائي على التجارة خارج الزراعة فضلا عن التجارة في المنتجات الزراعية.

نموذج قطاع الزراعة، الحالة والنتائج

كما ذُكر أعلاه يمكن أن تقدم نماذج قطاع الزراعة القائمة على التوازن الجزئي صورة أكثر تفصيلا لتأثيرات تحرير التجارة على أسواق سلع فردية. ولقد أجرت منظمة الأغذية والزراعة تقييما تفصيليا للآثار المحتملة على مستوى السلع للإصلاح الزراعي، متخذة كخط أساس لها مجموعة متسقة من توقعات الإنتاج والتجارة على المدى الطويل. ويراعي هذا النموذج إمكانية استجابة البلدان للتغيرات التي تحدث في مجال السياسات فيما يتعلق بأنواع مختلفة من السلع (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٣أ).

ويبين الجدول ٩ نتائج سيناريوهين للتحرير. وفي السيناريو الأول، ينتهي على مراحل كل الدعم لأسعار الزراعة في السوق. وفي السيناريو الثاني، ينتهي على مراحل كل الدعم والحماية للزراعة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وكما هو الحال في تحليلات التوازن العام القابل للحساب التي نوقشت أعلاه. تتحقق أغلبية الفوائد في إطار هذا السيناريو لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على شكل انخفاض الأسعار للمستهلكين فيما يتعلق بمنتجات كانت محمية سابقا.

وحتى في سيناريو إصلاح السياسات الأوفى، من المرجح أن تكون آثار ذلك على الأسعار متواضعة. ومن المتوقع حدوث أهم تغيرات في أسواق السلع في حالة سلع المناطق المعتدلة، كالحبوب الغذائية واللحوم ومنتجات الألبان، المسؤولة عن أغلبية تشوهات سياسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومن شأن إنتاج هذه السلع أن ينخفض في البلدان التي تقدم إعانات حاليا وأن يزيد في البلدان التي لا تقدم إعانات، وهي أساسا البلدان المنتجة الأخرى في المنظمة كاستراليا ونيوزيلندا وبعض البلدان النامية التي تُنتج فيها تنافسيا سلع المناطق المعتدلة، كالأرجنتين والبرازيل وتايلند.

ومن الممكن أن تحقق منتجات من قبيل الأرز والسكر، التي تحصل على درجة إعانة بالغة والتي تعتبر بلدان نامية كثيرة منتجة منافسة لها، مكاسب كبيرة بالذات للبلدان النامية. وبعد حساب الجانبين الإيجابي والسلبي، ستزيد الأسعار العالمية لسلع المناطق المعتدلة بنسبة تتراوح بين ٥ و٢٠ في المائة، تبعا للمستوى الأصلي لتشوه السوق وتبعا لقدرة المنتجين الآخرين على زيادة إنتاجهم. وهذه التأثيرات من حيث الأسعار صغيرة نسبيا لوجود إمكانية إنتاجية كبيرة فيما يتعلق بمعظم السلع، ولأن تحرير جميع السلع في آن واحد من شأنه أن تكون له تأثيرات مقابلة.

وسيكون المكسب الذي سيتحقق للبلدان النامية من زيادة تحرير السلع الاستوائية، كالبن والكاكاو، ضئيلا نسبيا لأن حواجز الواردات في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منخفضة بالفعل إلى حد كبير والاستهلاك فيها مشبَع. ومن المحتمل إلى حد ما تحقيق مكاسب لهذه السلع في بلدان نامية أخرى، تكون حواجز الواردات فيها مرتفعة نسبيا. وقدرة المزارعين في البلدان النامية على الاستفادة من التحرير تتوقف إلى حد كبير على السياسات الزراعية المحلية في بلدانهم التي غالبا ما تجعلهم في وضع غير موات عن طريق ارتفاع المعدلات الفعلية للضرائب، وسوء البنية التحتية، وعدم كفاءة نُظم التسويق (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٣أ).

النتائج الرئيسية

إن الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن تنتج عن إجراء إصلاح شامل للسياسات الزراعية قد تكون مهمة، وبخاصة إذا اقترنت بإصلاحات في قطاعات أخرى. ولكن عملية الإصلاح ستنطوي حتما على تكاليف للتكيف. ومن اللازم أن يفهم واضعو السياسات الآثار المحتملة لإصلاح السياسات التجارية الزراعية قبل الموافقة عليها، لكي يتسنى وضع سياسات سليمة للمساعدة في عملية التكيف.

ومع أن النماذج الاقتصادية المختلفة التي تُستخدم لتقييم الآثار المحتملة لتحرير التجارة تختلف في تفاصيلها، فإن عددا من الملاحظات العامة يفرض نفسه باستمرار إلى حد ما عبر طائفة واسعة من النماذج والممارسين.

- من المرجح أن يحقق التحرير التجاري في مجال الزراعة فوائد اقتصادية إيجابية على الصعيد العالمي ولمعظم البلدان المشاركة، ولكن ليس لجميعها. وسيناريوهات التحرير التي تشمل جميع القطاعات وجميع الأقاليم تحقق عادة فوائد أكبر من السيناريوهات التي تُستبعد فيها بعض القطاعات أو الأقاليم.
- أكبر المكاسب المطلقة تتحقق من التحرير الزراعي للبلدان المتقدمة التي تُعتبر الأسواق الزراعية فيها هي الأشد تشوّها. وهذه المكاسب ستكون أساسا من نصيب المستهلكين في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث حواجز الواردات مرتفعة حاليا، ومن نصيب المصدرين في البلدان الأخرى الأعضاء في المنظمة.
- المكسب الذي يتحقق للبلدان النامية يكون أكبر كحصة من الناتج المحلي الإجمالي الحالي لأن الزراعة أهم كثيرا في اقتصاداتها. وبعض مصدّري المنتجات الزراعية الخاصة بالمناطق المعتدلة من البلدان النامية يكسبون من تحرير التجارة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولكن أكبر المكاسب للبلدان النامية يتحقق من التحرير فيما بينها هي. والنمو الذي سيحدث في الأسواق الزراعية خلال السنوات الثلاثين المقبلة سيكون كله تقريبا في البلدان النامية، ومن ثم فإن المكاسب المحتملة من زيادة فتح هذه الأسواق كبيرة.
- البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية والبلدان التي لديها حاليا إمكانية الوصول التفضيلية إلى أسواق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، سيخسر بعضها في حالة إجراء تحرير في إطار المنظمة، حتى على المدى الطويل. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار الظروف الخاصة لهذه البلدان.
- المكاسب العالمية المحتملة المتعلقة بالرفاه التي تتحقق من جراء تحرير التجارة هي،

على وجه الإجمال، مكاسب متواضعة نسبيا بالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي. فالمكاسب المتغيرة تبلغ قيمتها حوالي ضعف قيمة المكاسب الثابتة وحدها، والبلدان النامية هي التي سيكون مكسبها أكبر كنسبة من هذه المكاسب المتغيرة. وينبغي أن تتبع البلدان استراتيجيات جادة تحقق نموا مساندا للفقراء لكي تستفيد من هذه المكاسب المتغيرة المحتملة.

- من الممكن أن يُساهم تحرير التجارة في مجال الزراعة وفي القطاعات الأخرى مساهمة كبيرة في رفع أجور العمال غير المهرة والعمال ذوي المهارة المنخفضة في البلدان النامية، الذين غالبا ما يكونون من بين أشد الفئات فقرا. وكما يبيّن الفصل التالي، تعتبر أسواق اليد العاملة من أهم السُبل التي يؤثر بها تحرير التجارة على الفقر ومن ثم على مستوى معيشة الأسرة. وقدرة الفقراء في البلدان النامية على الاستفادة من الفرص التي يحققها إصلاح التجارة تتوقف بدرجة حاسمة الأهمية على بيئة السياسات التي توفرها حكوماتهم.